أثر المحدِّثين فى الفكر اللغوى عند السيوطى

دراسة فى «المزهر»(*)

د. رجب عبد الجواد إبراهيم
الأستاذ المساعد بجامعة حلوان

للمحدِّثـين أيادٍ بيضاء على العلوم الإسـلامية بما فيها علوم العـربية ؛ فقد تتبـعوا أحاديث رسـول الله ﷺ فى البوادى والحـواضر ، وكابدوا لأخـذها أهوال السفر ، فحـفظوا ووعوا ، ودفعوا عن الدين صنـع الوضَّاعين وانتحال المفـترين ، وذبُّوا الـكذب عن كـلام الرسول الـصادق بما وضـعوه من قـواعد محكمة ومنهج صارم ، فكان من نتيـجة ذلك أنهم درَّبوا الأمَّة على التثبت فى توثيق عرى الارتباط ، فـكان حريًّا باللغويين أن يقتفوا أثـرهم ، ويسيروا على نهجهم ، ولذا لم يجد السيوطى منهجًا أتمَّ ولا أكمل من منهج هؤلاء المحدِّثين يطبقه على أهم مؤلفاته اللغوية ؛ وهو كتاب «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها»، ويؤكد ذلك قوله فى المـقدِّمة : «هذا علم شريف ابتكرت ترتـيبه ، واخترعت تنويعه وتبويـبه، وذلك فى علوم اللغة وأنواعها ، وشـروط أدائها وسماعها ، حاكيت به علوم الحديث فى التقاسـيم والأنواع ، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع »(1) .

(*) ألقى هذا البحث فى المؤتمر الدولى الثانى الذى أقامـته كلية الآداب - جامعة أسيوط عن : «التجديد فى فكر السيوطى» فى الفترة من ١١ إلى ١٣ مارس سنة ٢٠٠٣ م .

(١) المزهر فى علوم اللـغة وأنواعها ، بتحقيق محمـد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضـل إبراهيم وعلى البجاوى ، دار التراث ، القاهرة ، ط الثالثة ، المقدمة ص ١ .

وقد جاء كتاب المزهر كلّه على منهج المحدِّثين وطريقتهم فى علوم الحديث، وفيه عقد السيوطى ثمانية أنواع راجعة إلى اللغة من حيث الإسناد ، وثلاثة عشر نوعًا راجعة إلى اللغة من حيث الألفاظ ، وثلاثة عشر نوعًا أخرى راجعة إلى اللغة من حيث المعنى ، وخمسة أنواع راجعة إلى اللغة من حيث لطائفها ومُلَحها ، ونوعًا واحدًا يرجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها ، وثمانية أنواع راجعة إلى رجال اللغة ورُواتها .

وقد استعمل السيوطى مصطلحات المحدِّثين فأبقى على دلالة بعضها عنده كما عند المحدِّثين ، وغيَّر دلالة بعضها الآخر ووجَّهه توجيهًا دلاليًّا آخر يختلف عن دلالته عند المحدِّثين .

ويهدف هذا البحث إلى محاولة استجلاء أثر منهج هؤلاء المحدِّثين فى كتاب «المزهر» ، ويبيِّن أهمية هذا المنهج فى دراسة اللغة ، وإلى أى مدى نجح السيوطى فى تطبيقه على اللغة. وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن ينقسم إلى ثلاثة أقسام : يتناول القسم الأول: ما يتصل بالإسناد اللغوى ، ويتناول القسم الثانى : ما يتصل بالمتن اللغوى ، ويتناول القسم الثالث : ما يتصل برجال اللغة ورواتها ، ثم ذيَّلت هذه الأقسام الثلاثة بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التى توصَّل إليها البحث .

القسم الأول : الإسناد اللغوى:

السَّنَد فى اصطلاح المحدِّثين هو سلسلة الرواة الذين عنهم أُخذ نصُّ الحديث الشريف(١) ، وهذا المدلول هو نفسه أيضًا الموجود عند السُّيوطى مع

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٩٠ ومحاسن الاصطلاح ، د. عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠ م ، النوع الرابع ، ص ١٩٠ .

اختلاف فى محتوى المتن الذى يحمله هذا السند ؛ فعند المحدِّثين المتن يحتوى فقط على أقوال وأفعال وصفات وإقرار الرسول ﷺ ، أمَّا المتن الذى يعنيه السيوطى فهو النصّ اللغوى الذى تناقله الرواة من مصدره الأول ؛ والذى يُعدُّ المادة الأساسية فى التقعيد النحوىّ . وقد أوضح السيوطى فى المزهر مراتب الإسناد اللغوىّ ، وبيَّن أعلاها وأدناها ؛ وها هى مراتب الإسناد اللغوى عنده:

١ - الإسناد الصحيح :

وهو أعلى الأسانيد عند السيوطى ؛ ويُقال له الثابت والمحفوظ[١] وهو يساوى الحديث الصحيح عند المحدِّثين ، وشروطه عندهم هى شروطه عند السيوطى ؛ فإذا كان المحدِّثون قد اشترطوا فى الحديث الصحيح أن يتَّصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًّا ولا معلَّلا[٢] . فإن السيوطى اشترط لصحة النصّ اللغوى أن يكون قد ثبتت روايته واشتهرت حتى صار محفوظًا ، وهو يعرِّف الصحيح من اللغة بأنه : ما اتصل سنده بنقل العدْل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حدِّ الصحيح من الحديث[٣]. وعلى النقيض منه ما رُوى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ؛ لعدم اتصال سنده ؛ لسقوط راوٍ منه ، أو جهالته ، أو عدم الوثوق بروايته ؛ أو فقد شرط القبول فيه[٤] .

واستدلَّ السيوطى على ما لم يصح من اللغة بما جاء فى المعاجم العربية مصحوبًا بأقوالهم : «ليس بثبت» كما فى جمهرة ابن دريد ، أو «لا أدرى ما

(١) المزهر ١/ ٧ النوع الأول .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص ١٥١ . النوع الأول .

(٣) المزهر ١/ ٥٨ .

(٤) المزهر ١/ ١٠٣ النوع الثانى: ما رُوى من اللغة ولم يصحّ ولم يثبت .

صحته» كما عند الجوهرى فى الصحاح ، أو «وهو غير ثقة» كما فى أفعال ابن القوطية ، أو «فيه نظر» كما فى مجمل ابن فارس؛ ففى الجمهرة : الشَّطْشاط : طائر ، وليس بثبت ، والجبجاب : الماء الكثير ، وكذلك ماء جُباجب ، وليس بثبت ، والرَّفف : الرُّقة فى الثوب وغيره ، وليس بثبت ، وناقة رجَّاء ممدود زعموا ، إذا كانت مرتجة السَّنام ، ولا أدرى ما صحته ، واللَّغلغ : طائر ، ولا أحسبه صحيحًا ، وفى التهذيب للأزهرى : قال الليث : أسدٌ قَصْقاص نعت له فى صوته ، وحيَّة قصقاص نعت لها فى خُبثها . قال الأزهرى : وهذا الذى فى نعت الأسد والحيَّة لا أعرفه ، وأنا برئ من عهدته . وفى المحكم لابن سيده : التَّنيخ : المقام ، وليست من الحرف على ثقة ، وفى المجمل لابن فارس : الحَتْر : ذكر الثعالب ، وفيه نظر ، ويُقال : المَعْفِس : المَفْصِل من المفاصل ، وفى هذه الكلمة نظر . وقال ابن فارس : ولولا حسن الظن بأهل العلم لتُرك كثير مما حكاه ابن دُريد[1] .

٢ - الإسناد المتواتر :

إذا كان المتواتر فى اصطلاح المحدِّثين هو الحديث الذى رواه جمع كثير يُؤْمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى انتهائه[2] . فإن المتواتر فى اللغة عند السيوطى هو ما نُقل من اللغة عن طريق جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب ؛ كالذين نقلوا لغة القرآن الكريم ، أو ما تواتر من السُّنَّة ، وكلام العرب ، فإنهم انتهوا إلى حدٍّ يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب ، ومن أمثلة المتواتر من كلام العرب : أسماء الأيام ، والشهور ، والفصول ، وما يتعلق بطعامهم وشرابهم ونباتهم وحيواناتهم ، وملابسهم ،

(١) المزهر ١/١٠٣ - ١١٣ النوع الثانى .

(٢) معجم المصطلحات الحديثية ، نور الدين عتر ، مجلة اللسان العربى ، الرباط ، المجلد الرابع عشر ، الجزء الأول ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٧ .

وأدوات معيشتهم ، وأدوات حربهم ، وسلمهم ، وما يتعلق بأمراضهم وعلاجهم ، فكل هذه الألفاظ عربية صحيحة متواترة على ألسنة الخلق من زمن العرب إلى وقتنا هذا ، وهناك ألفاظ مُعرَّبة شاعت على ألسنة العرب ، وقد ذكرها الثعالبى فى «فقه اللغة وسر العربية» تحت عنوان : «فصل فى سياقة أسماء فارسيتها منسية وعربيتها محكية مستعملة»، وهذا كله من متواتر اللغة(١).

وهذا الإسناد اللغوىّ المتواتر دليل قطعىّ من أدلة النحو يُفيد العلم ، ويضع القواعد على أسس راسخة مطمئنة ؛ لأن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حدٍّ لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب ، وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثنى عشر ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة، والصحيح فى رأى السيوطى هو أن يبلغوا سبعين(٢).

وقد عرض السيوطى للإشكالات القائمة على الإسناد المتواتر ، وأولها : أنا نجد الناس مختلفين فى معانى الألفاظ التى هى أكثر الألفاظ تداولاً ودورانًا على الألسنة ؛ كلفظة (الله) فإن بعضهم زعم أنها عبرية ، وقال قوم : هى سريانية ، وحتى أولئك الذين جعلوها عربية اختلفوا هل هى مشتقة أو لا ، فإذا كان هذا الحال فى هذه الألفاظ التى هى أشهر الألفاظ ، والحاجة إليها ماسّة جدًا ، فما ظنك بسائر الألفاظ ؟!. وثانى هذه الإشكالات أن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة ، فهبْ أنا علمنا حصول شرط التواتر فى حفَّاظ اللغة والنحو والتصريف فى زماننا ، فكيف نعلم حصولها فى سائر الأزمنة ، وإذا جهلنا شرط التواتر جهلنا التواتر ؛ لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط . والإشكال الثالث والأخير أن هذه اللغة أُخذت عن جمع

---

(١) المزهر ١/١١٣ - ١٢٤ النوع الثالث : المتواتر والآحاد .

(٢) المزهر ١/١١٤ .

مخصوص ؛ كالخليل وأبى عمرو بن العلاء ، والأصمعى ، وأقرانهم ، ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حدَّ التواتر ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يحصل القطع واليقين بقولهم[1] .

٣ - الإسناد الآحاد :

خبر الواحد أو الآحاد عند المحدِّثين هو الحديث الذى يُروى من طريق واحد أو عدة طرق لم تبلغ درجة المتواتر[2] ، ودلالته عند السيوطى لا تختلف عن دلالته عند المحدِّثين ؛ فالسيوطى يعرِّفه بقوله : هو ما تفرَّد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به ، واختلف اللغويون فى إفادته ، فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم ، وليس بصحيح لتطرُّق الاحتمال فيه ، وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورةً كخبر التواتر لوجود القرائن[3] . وفى ثبوت اللغة بأخبار الآحاد مذهبان : أحدهما أنَّ اللغة تثبت به ؛ لأن الدليل إذا دلَّ على وجوب العمل به فى الشرع كان فى ثبوت اللغة واجبًا ؛ ولأن إثباتها إنما يُراد للعمل فى الشرع . والمذهب الثانى يرى أنه لا تثبت لغةٌ ما بأخبار الآحاد[4] .

وكما أقام السيوطى إشكالات على الإسناد المتواتر فقد أقام أيضًا إشكالات على الإسناد الآحاد من جهة أن الرواة له مجروحون ، ليسوا سالمين عن القدح؛ فكتاب سيبويه قدح فيه الكوفيون ، وأما كتاب «العين» فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدْح فيه ، وأيضًا فإن ابن جنى أورد بابًا فى كتاب «الخصائص» فى قدْح أكابر الأدباء بعضهم فى بعض وتكذيب بعضهم

(١) المزهر ١/١١٥ - ١١٧ .
(٢) معجم المصطلحات الحديثية ٢٣٧ .
(٣) المزهر ١/١١٤ .
(٤) المزهر ١/١١٤ ، ١٢٠ من النوع الثالث .

بعضًا ، وأورد بابًا آخر فى أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدَر ؛ وغرضه من ذلك كله هو القدْح فى الكوفيين ، والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة فى الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك فى اللغة ، وكان هذا أولى ، وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو ، وأن يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم كما فعلوا ذلك فى رُواة الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه ؛ فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص[١] .

٤ - الإسناد المرسل :

المُرْسَل فى اصطلاح المحدِّثين هو ما رفعه التابعىُّ إلى رسول الله ﷺ مباشرة ، وأسقط فيه ذكر الصحابى الذى سمعه من رسول الله ؛ وسُمِّى مُرْسلاً ؛ لأن التابعىّ أرسله مباشرة إلى النبى ﷺ فقال : قال رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابى[٢] . أمَّا المرسل عند السيوطى فهو الذى انقطع سنده نحو أن يروى ابن دُريد عن أبى زيد وهو لم يره ولم يعاصره ، وهو فى اللغة غير مقبول ؛ لأن العدالة شرط فى قبول النقل ، وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة ، فإن من لم يُذكر لا تُعرف عدالته ، وبهذا التعريف يتضح لدينا أن المرسل عند السيوطى يتفق إلى حدٍّ كبير مع المنقطع عند المحدِّثين ، فإن المنقطع عندهم هو ما سقط من سنده راوٍ واحد فى موضع أو أكثر ، أو ذُكر فيه راوٍ مُبْهم[٣] ؛ وكلا المصطلحين : المرسل ، والمنقطع يتفقان عند المحدِّثين وعند السيوطى فى شىء واحد ، وهو عدم اكتمال سلسلة الإسناد . ومن أمثلة المُرْسل فى اللغة ما ذكره السيوطى نقلاً عن جمهرة اللغة لابن دريد : يُقال :

---

(١) المزهر ١/١١٧ - ١١٨ .

(٢) الكفاية فى علم الرواية ٥٥٠ - ٥٥١ ، مقدمة ابن الصلاح ٢٠٢ ، النوع التاسع .

(٣) الكفاية فى علم الرواية ٥٥١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٣ ، النوع العاشر .

فَسَأْتُ الثوب أفسؤه فَسأً إذا مددته حتى يتفزَّر . وأخبر الأصمعى عن يونس قال: رآنى أعرابىٌّ محتبيًا بطيلسان فقال : علام تفسؤه ؟ وابن دريد لم يُدرك الأصمعى ، وكذلك ما ذكره ابن دريد فى أماليه ؛ عن أبى عبيدة معمر بن المثنى عن يزيد بن معاوية ؛ وأبو عبيدة لم يدرك يزيد ؛ فالأول توفى سنة ٢٠٩ هـ، والثانى توفى سنة ٦٤ هـ[١] .

٥ - الإسناد المفرد:

المفرد عند المحدِّثين هو الذى تفرَّد به راويه بأى وجه من وجوه التفرُّد[٢] ، وقد قسَّمه الحاكم النيسابورى إلى ثلاثة أقسام : الأول تفرُّد أهل مدينة عن صحابى ، والثانى : تفرُّد رجل عن إمام ، والثالث : تفرُّد أهل مدينة عن مدينة أخرى[٣] . أمَّا الإسناد المفرد عند السيوطى فهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة ، ولم ينقله أحد غيره ، وحكمه عند القبول بشرط أن يكون المتفرِّد به من أهل الضبط والإتقان ؛ كأبى زيد ، والخليل بن أحمد ، والأصمعى ، وأبى حاتم ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى وأضرابهم ، وشرطه ألاَّ يخالفه فيه من هو أكثر عددًا منه[٤] . ويحدِّثنا السيوطى عن أحوال النصّ اللغوى المفرد ومتى يُقبل ويُحتج به من جانبىّ المتن والسند ، فمن ناحية المتن : إذا كان النصّ اللغوىّ فردًا لا نظير له فى الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يُقبل ويُحتج به ويُقاس عليه إجماعًا ، كما قيس على قولهم فى «شنوءة: شَنَئىّ» مع أنه لم يُسمع غيره ؛ لأنه لم يُسمع ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به .

---

(١) المزهر ١/ ١٢٥ النوع الرابع . (٢) تدريب الراوى ١/ ٢٤٨ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٩٦ - ١١٢ . النوع الخامس والعشرون .

(٤) المزهر ١/ ١٢٩ - ١٣٧ النوع الخامس .

أما من ناحية السَّند : إذا كان المتكلم به من العرب واحداً ويخالف ما عليه الجمهور فيُنظر فى حال هذا المتكلِّم المنفرد به ، فإن كان فصيحًا فى جميع ما روى ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس فإن الأولى فى ذلك أن يُحسن الظنّ به ، ولا يُحمل على فساده[1] .

ومن الملاحظ أن السيوطى عقد للإسناد المفرد بابين : النوع الخامس : معرفة الأفراد ، والنوع الخامس عشر : معرفة المفاريد . وجعل الأول يتّصل بالسَّند ، والثانى يتصل بالمتن ، كما أن هناك فرقًا آخر بينهما يتضح فى قوله : الفرق بين معرفة الأفراد ، ومعرفة المفاريد أن الأفراد فيما تفرَّد بنقله عن العرب واحد من أئمة اللغة ، ومعرفة المفاريد فيما تفرَّد بالنطق به واحد من العرب ؛ فذاك فى الناقل ، وهذا فى القائل[2] .

ومن أمثلة الإسناد اللغوىّ المفرد ما ساقه السيوطى نقلاً عن جمهرة اللغة : المَنْشَبَة : المال ، هكذا قال أبو زيد ، ولم يقله غيره ، والرَّتُّ والجمع رتوت ، وهى الخنازير الذكور ولم يجئ به غير الخليل . والصِّنْتيت بمعنى الصِّنديد هكذا يقول يونس ولم يقله غيره .... إلخ[3] .

٦ - الإسناد المقيس :

هذا النوع من الإسناد لا وجود له عند المحدِّثين ؛ لأنَّ المحدِّثين يروون نصًّا بعينه ينقلونه عن شخص رسول الله ﷺ ، فليس لهم أن يزيدوا أو ينقصوا ، أمَّا اللغة فإنها متنامية متَّسعة ، ولذا يجوز فيها استنباط العقل من النقل ، أو ما عُرف بعد ذلك عند البصريين بالقياس ، وكما يجوز للفقهاء أن

(١) المزهر ٢٤٨/١ النوع الخامس عشر.

(٢) المزهر ٢٥١/١ .

(٣) المزهر ١٢٩/١ - ١٣٧ النوع الخامس .

يستنبطوا الأحكام من النصوص الفقهية ويقيسوا عليها ، فإن اللغة يجوز أن تصل إلينا عن طريق قياس ما لم يُسمع عن العرب على ما سُمع عنهم ، ولذا قسَّم السيوطى الطريق إلى معرفة اللغة قسمين : إمَّا النقل المحض كأكثر اللغة ، وإمَّا استنباط العقل من النقل ، والنقل المحض ينقسم بدوره قسمين : إمَّا تواترًا ، وهو ما لا يقبل التشكيك فيه كالسماء والأرض والحرّ والبرد ونحوها ، وأكثر ألفاظ القرآن الكريم من النوع الأول ؛ أى المتواتر ، وإمَّا آحادًا كالقُرْء ونحوه من الألفاظ الغريبة مما تفرَّد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يتحقق فيه شرط التواتر .

أمَّا استنباط العقل من النقل فكما إذا نُقل إلينا أن الجمع المعرَّف يدخله الاستثناء ، ونُقل إلينا أن الاستثناء إخراج ما يتناوله اللفظ ، فحينئذ يُستدلُّ بهذين النقلين على أن صيغ الجمع للعموم . وأمَّا العقل الصِّرف فلا مَجال له فى ذلك[1] .

ويستدلّ السيوطى على ضرورة استنباط العقل من النقل فى اللغة بقول ابن جنى فى الخصائص : مَنْ قال إنَّ اللغة لا تُعرف إلا نقلاً فقد أخطأ ، فإنها قد تُعلم بالقرائن أيضًا ، فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر :

قومٌ إذا الشرُّ أبدى ناجذيْه لهم   طاروا إليه زَرَافاتٍ وَوُحْدَانا

يعلم أن الزرافات بمعنى الجماعات .

كما يستدلّ السيوطى بما قاله عبد اللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية فى معرض التفرقة بين مهمة اللغوىّ ومهمة النحوىّ ، فقد قاس البغدادى عملهما بعمل المحدِّث والفقيه ، فاللغوىّ شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدَّاه ، وأمَّا النحوىّ فشأنه أن يتصرَّف فيما ينقله اللغوى ، ويقيس عليه ،

(١) المزهر ١/٥٧ .

ومثالهمـا المحدِّث والفقيه ، فشأن المحـدِّث نقل الحديث برمَّته ، ثم إن الـفقيه يتلقاه ويتصرَّف فـيه ويبسط فيه علله ويقيس علـيه الأمثال والأشباه ، وقال أبو على الفارسى : يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم وشعرنا على شعرهم، وعُزى إلى الإمام الشافعى أنه أجرى القياس فى اللغة[1] .

٧ - الإسناد المصنوع :

ليس فى مصطلحات المحدِّثين ما يُعـرف بالمصنوع ، وإنما المعروف لديهم هو الموضـوع ، ولمَّا كان الوضع عـند اللـغويين يـخالف الوضـع عند المحـدِّثين ؛ فالوضع عـند المحدِّثين يعنى الـكذب والاختلاق ونسبة أحـاديث إلى رسول الله ﷺ لم يقلـها ، أمَّا الوضع عند الـلغويين فهو عـبارة عن تخصيـص الشىء بالشىء ، بـحيث إذا أُطلق الأول فُهم منـه الثانى، فإنك إذا أطلـقت قولك : «قام زيد» فُهِم منه صدور القيام منه ، وكوضـع لفظ «إنسان» للحيوان الناطق، وكوضع «لعلَّ» للترجى ونحوها[2] ، لذا جعل السيوطى الإسناد المصنوع مرادفًا للإسناد المـوضوع عند المحدِّثين ؛ فالموضـوع عند المحدِّثين هو الحديـث المختلق الذى يُنسب إلى رسول الله ﷺ كذبًا ، والمصنوع عـند السيوطى هو ما أُدخل على كلام العرب وليـس منه ، فإن النحارير - كما يقول الخـليل - ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبـس والتعنيت ، ويستدلّ السيوطى على أنَّ المصنوع فى اللغة يسهل كشـفه عن المصنوع فى الحديث بقول أبى على القالـى فى أماليـه : رُواة الشعر أعـقل من رُواة الحديـث ؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعًا كثيرًا ، وروواة الشعر ساعة يُنشدون المصنوع ينتقدون ويقولون: هذا مصنوع .

ومن أمثلة المصنوع التى ساقها السيوطى فى المزهر : عن أبى عثمان المازنى

---

(١) المزهر ١/٥٩ .

(٢) المزهر ١/٣٨ ، ٤٢ .

قال : سمعت اللاحقى يقول : سألنى سيبويه : هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال (فَعِل) ؟ قال : فوضعت له هذا البيت :

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمِنٌ   ما ليس مُنجيه من الأقدارِ

وفى جمهرة اللغة لابن دريد : قال الخليل : أمَّا ضهيد ، وهو الرجل الصلب فمصنوع لم يأت فى الكلام الفصيح . وفى الجمهرة أيضًا : البُدُّ : الصنم الذى يُعبد ، ولا أصل له فى اللغة .... إلخ[1] .

القسم الثانى : المتن اللغوىّ :

المتن عند المحدِّثين هو نصُّ الحديث الشريف الذى تناقله الرواة ، أمَّا المتن عند السيوطى فهو النصّ اللغوى الذى أُخذ من العرب الخُلَّص فى إطار زمن ومكان محدَّدين ؛ فالزمان هو نهاية القرن الثانى الهجرى بالنسبة للحواضر والأمصار ، ونهاية القرن الرابع الهجرى بالنسبة للبادية ، أمَّا المكان فهو قريش وما حولها من القبائل الموغلة فى البادية كقيس وتميم وأسد وهُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، وقد اختلف اللغويون عن المحدِّثين فى نقد المتن ؛ فالمحدّثون صرفوا عنايتهم إلى نقد السَّند باعتباره هو طريق النقل ؛ وإذا صحَّ النقل صحَّ المنقول ، كما أنهم وجدوا حرجًا فى التعرُّض لنقد المتن ؛ لأنه كلام النبى المعصوم ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى ، ولا يعلو على كلامه إلا كلام الله - عزَّ وجلَّ - . وعلى الرغم من ذلك فإنهم وضعوا علامات يمكن من خلالها معرفة الوضع فى المتن ، وهذه العلامات هى :

١ - ركاكة اللفظ ؛ بحيث يُدرك اللغوىّ أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ ، مثل الحديث الموضوع «إن لله ملكًا من حجارة يقال له عمارة ينزل على حمار من حماره كل يوم» .

---

(١) المزهر ١/ ١٧١ - ١٨٣ النوع الثامن .

٢ - فساد المعنى ؛ وذلك ظاهر فى الحديث الموضوع «اشربوا على الطعام تشبعوا» ، فإن الشرب على الطعام يمنع استقراره فى المعدة .

٣ - مناقضته لنصّ الكتاب أو السّنة أو الإجماع ؛ مثل الحديث الموضوع : «آليت على نفسى ألاَّ أدخل النار من كان اسمه أحمد أو محمد» .

٤ - أن يكون الحديث باطلاً فى نفسه فيدل على أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ مثل الحديث الموضوع : «الحجامة على القفا تورث النسيان» .

٥ - أن يكون كلامًا لا يشبه كلام الأنبياء ولا يشبه كلام الصحابة ، مثل الحديث الموضوع : «نبات الشعر فى الأنف أمان من الجذام»[(١)] .

وقال ابن الجوزى : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع[(٢)] .

وقد جعل السيوطى المتن اللغوىّ درجات متأثّرًا بمنهج المحدِّثين ، وهذه هى درجاته :

١ - المتن الفصيح :

هو أعلى المتون اللغوية ويرادف الحديث الصحيح عند المحدِّثين ، ويعرّفه السيوطى بأنه هو كل ما أكثرت العرب من استعماله وخلا من تنافر الحروف ، وخلا أيضًا من الغرابة ، ولم يخالف القياس اللغوى . ويقرِّر السيوطى أن أفصح العرب قريش ، وأفصح قريش هو رسول الله ﷺ .

---

(١) المنار لابن قيم الجوزية ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، د. ت من ص ١٩ - ٣٢ ، مصطلح الحديث ، د. شرف الدين الراجحى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د. ت ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) تدريب الراوى ١/ ٢٧٧ .

والكلام الفصيح عند السيوطى رُتب متفاوتة ، ففيه الفصيح وفيه الأفصح، ونظير ذلك فى علوم الحديث ، ففيها الصحيح ، وفيها الأصحّ ؛ فما ورد فى القرآن الكريم من ألفاظ هو أفصح مما فى غير القرآن ، ومن أمثلة الفصيح والأفصح عند السيوطى ما نقله عن جمهرة اللغة : البُرّ أفصح من قولهم القمح والحنطة ، واللُّغوب أفصح من اللَّغْب ، والحِبْر : العالِم بالكسر أفصح من الفتح ... إلخ[1] .

٢ - المتن الضعيف :

الضعيف عند المحدِّثين هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن ؛ أى اختلَّ فيه شرط من شروط الصِّحة أو الحسن[2] . أمَّا الضعيف فى اللغة عند السيوطى فهو ما انحط عن درجة الفصيح ، وتأتى مرتبته بعد الفصيح ؛ فليس فى درجات المتن اللغوى درجة الحسن كما فى الحديث النبوى ، ومن أمثلة الضعيف فى اللغة ما أورده السيوطى نقلاً عن المعاجم العربية وكتب اللغة : اللَّهَجة - بالتحريك - لغة فى اللهْجة ، وهى ضعيفة ، وأنْبذ نبيذاً لغة ضعيفة فى نَبَذَ، وانتُقِعَ لونه لغة ضعيفة فى اُمْتُقِع ، وتمندل بالمنديل لغة ضعيفة فى تندَّل ، وواخاه لغة فى آخاه وهى ضعيفة ، والامتحاء لغة ضعيفة فى الإمحاء ، وشَغَب عليه لغة فى شَغَبَ ، وهى لغة ضعيفة ، ويُقال : رَعف الرجلُ لغةٌ فى رَعَفَ ، وهى ضعيفة ، وفى الصِّحاح : لَغِبَ بالكسر يَلْغَبُ لغة ضعيفة فى لَغَب يَلْغُبُ ، وفى شرح الفصيح لابن درستويه : جمع الأمّ أمَّات لغة ضعيفة غير فصيحة ، والفصيحة أمَّهات[3] .

---

(١) المزهر ١/ ١٨٤ - ٢١٣ النوع التاسع .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٨٨ : النوع الثالث .

(٣) المزهر ١/ ٢١٤ : النوع العاشر .

وقد يعبِّر السيوطى عن اللفظ الضعيف بقوله : «وهذا لا يُعرف» ، أو قوله: «وأنكرها الأصمعى»، أو «هى لغة قليلة» ، أو «ليست بالفصيحة» ، أو «هى أقل اللغات» ، أو «وليس بالعالى» ، أو «فى بعض اللغات» ، وغيره من العبارات التى تنزل باللفظ من المستوى الفصيح إلى المستوى الضعيف[1] .

٣ - المتن المنكر :

المنكر عند المحدِّثين هو الذى ينفرد به الرجل ولا يُعرف متنه من غير روايته: لا من الوجه الذى رواه منه ، ولا من وجه آخر ، وهو ينقسم قسمين: الأول : هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات . والثانى : هو الفرد الذى ليس فى راوية من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده ، ومرتبته أنه ضعيف جداً ، وحكمه مثل حكم الغريب[2] . أمَّا المنكر عند السيوطى فهو ما أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه ، ودرجته تأتى بعد الضعيف ، وهو أقل استعمالاً منه ، ومن أمثلته قوله : كان الأصمعى ينكر : «هى زوجتى» ويقول : لا تكاد العرب تقول زوجته ، وفى الجمهرة: قال قوم : بَلَق الدابة ، وهذا لا يُعرف فى أصل اللغة والمعروف : أبلق - بالهمز - ، وفى الجمهرة أيضًا : قال قوم : نَبْلة واحدة النَّبْل ، وليس بالمعروف ، وفى الصِّحاح : جَرَعْتُ الماءَ بالفتح لغة أنكرها الأصمعى ، والمعروف جَرِعْتُ بالكسر ، وفى المقصور للقالى: يُقال سقط على حَلاَوَى القفا ، وقال أبو عبيدة : يجوز أيضًا على حَلاَوةِ القفا ، وليست بالمعروفة[3] .

---

(١) المزهر ١/٢١٤ - ٢١٨ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٤٤ - ٢٤٦ : النوع الرابع عشر .

(٣) المزهر ١/٢١٤ - ٢١٨ : النوع العاشر .

٤ - المتن المتروك :

المتروك فى اصطلاح المحدِّثين هو الحديث الذى يرويه من يُتَّهم بالكذب ويتفرَّد به ، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة ، وهو أحد أنواع الحديث الشاذّ ، وشرط المتروك أن يرويه غير ثقة ، وحكمه أنه ضعيف جدًّا[١] .

والمتروك عند السيوطى هو ما كان قديمًا من اللغات ، ثم تُرِك واستُعمل غيره ، والفرق بين المتروك وغير الصحيح أنَّ المتروك فيما هو ضعيف من جهة عدم الفصاحة مع ثبوته فى النقل ، وأن غير الصحيح فيما هو ضعيف من جهة النقل وعدم الثبوت ، فالمتروك راجع إلى اللفظ ، وغير الصحيح راجع إلى الإسناد ، ومن أمثلة المتروك أسماء الأيام والشهور فى الجاهلية ؛ فقد كان العرب يسمّون السبت : شيار ، والأحد : أوَّل ، والاثنين : أهْوَن ، وأوْهَد ، والثلاثاء : جُبار ، والأربعاء : دُبار ، والخميس : مؤنس ، والجمعة : عَروبة ، أما شهر المُحرَّم فهو فى الجاهلية : المُؤْتَمِر ، وصَفَر هو ناجر ، وربيع الأول : خوَّان ، وربيع الآخر : وَبْصان ، وجمادى الأولى : الحَنين ، وجُمادى الآخرة : رُبَّى ، ورجب : الأصمّ ، وشعبان : عادل ، ورمضان : ناتق ، وشوَّال : وَعِل ، وذو القعدة : وَرْنَة ، وذو الحجة : بُرَك . . . إلخ[٢] .

٥ - المتن الشاذ :

الشاذ عند المحدِّثين هو الحديث الذى رواه الراوى المقبول ، ولكنه جاء مخالفًا لمن هو أقوى منه ، وحكمه أنه ضعيف جدًا[٣] ؛ فالشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ به ثقة أو غيره ، فما كان عن غير ثقة فمتروك ، وما كان عن

---

(١) تدريب الراوى ١/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ، معجم المصطلحات الحديثية ٢٥٦ .

(٢) المزهر ١/ ٢١٤ - ٢٢٠ : النوع العاشر .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٢٣٧ : النوع الثالث عشر .

ثقة تُوُقِّف فيه ولا يحتجُّ به(1) . أمَّا النصُّ اللغوى الشاذ عند السيوطى فهو ما كان على النقيض من المطَّرد ، ولذا قرنهما السيوطى تحت نوع واحد ؛ هو النوع الثانى عشر : معرفة المطرد والشاذ ، وقد جعل العرب ما استمرَّ من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا ، وقد قسَّم السيوطى المطَّرد والشاذّ فى اللغة أربعة أقسام :

١ - المطَّرد فى القياس والاستعمال جميعًا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

٢ - المطَّرد فى القياس والشاذ فى الاستعمال ، وذلك نحو الفعل الماضى من : يذر ، ويدع ، وكذلك قولهم : مكان مُبْقِل ، هذا هو القياس، والأكثر فى السماع باقل . وكذلك استعمال خبر عسى اسمًا صريحًا ؛ نحو قولك : عسى زيد قائمًا ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، واقتصر على استعماله فعلاً مقرونًا بأن ؛ نحو: عسى الله أن يأتى بالفتح .

٣ - المطَّرد فى الاستعمال الشاذّ فى القياس ؛ نحو : استصوبت الأمر ، واستنوق الجملُ ، واستتيست الشاة ، واستفيل الجمل .

٤ - الشاذّ فى القياس والاستعمال جميعًا ، نحو تتميم مفعول مما عينه واو، نحو : ثوب مصوون، ومِسْك مدْووف ، وفرس مقوود ، ورجل معوود فى مرضه ، وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال ؛ فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه .

---

(1) تدريب الراوى ١/ ٢٣٣ .

ومن أمثلة الشاذ فى القياس المطَّرد فى الاستعمال : يُقال أحْزَنه يحزُنه ، وهذا شاذ ، وكان القياس : يُحْزِنه ، ولم يُسمع ، ويقال : أحمَّه الله فهو محموم ، وهو من الشواذ ، والقياس : مُحَمّ ، ويُقال : أجنَّه الله فهو مجنون على غير قياس ، وفى صحاح الجوهرى : تقول : جئت مجيئًا حسنًا ، وهو شاذ ؛ لأن المصدر من فَعَل يَفْعِل مَفْعَل بفتح العين ، وقد شذت منه حروف ؛ فجاءت على مَفْعِل كالمجىء والمحيض والمكيل والمصير .

وفى إطار الاحتجاج بالشاذ فى القياس المطَّرد فى الاستعمال ينقل السيوطى قول ابن السرَّاج فى «الأصول فى النحو» : وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المُجْمَع عليه فى كلام ، ولا نحو ، ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَة أهل النحو ومَنْ لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه فى الإعراب كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتباع القُصَّاص فى الفقه[1] .

٦ - المتن الغريب :

لمصطلح الغريب عند المحدِّثين دلالات عدّة ؛ فقولهم : غريب الحديث : ما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة التى تحتاج إلى توضيح وتفسير، أما قولهم : الحديث الغريب فهو الذى تفرَّد به راويه ، وهو على ثلاثة أنواع : الغريب متنًا وإسنادًا ؛ وهو الذى لا يُروى إلا من طريق واحد ، والغريب إسنادًا لا متنًا وهو الذى اشتهر بوروده من عدة طرق عن راوٍ أو عدة رواة ثم تفرَّد به راوٍ فرواه من وجه آخر غير ما اشتهر به الحديث ، والغريب متنًا لا إسنادًا وهو الذى تفرَّد به الراوى فى أول السند ثم رُوى عنه من عدة أوجه[2] .

---

(١) المزهر ١/٢٢٦ - ٢٣٣ : النوع الثانى عشر .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٤٥٦ : النوع الحادى والثلاثون ، معجم المصطلحات الحديثية ص ٢٤٩ .

أمَّا السيوطى فقد قارب فى الدلالة بين أربعة ألفاظ ؛ هى : الحوشى أو الوحشى والغريب والشاذ والنادر ، قائلاً : هذه الألفاظ متقاربة ، وكلّها خلاف الفصيح ؛ فالحوشى منسوب إلى الحوش وهى بقايا إبل وآبار بأرض غلبت عليها الجن فعمرتها ونفت عنها الإنس ، والوحشى من الكلام ما نفر عن السمع ، وإذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرِّز والأعرابى القحّ فتلك وحشية ، وفى الصحاح : حوشىّ الكلام وحشيّه وغريبه ، وقال ابن رشيق فى العمدة : الوحشى من الكلام ما نفر عن السمع ، والغرائب جمع غريبة، وهى بمعنى الحوشىّ، والشوارد جمع شاردة ، وهى أيضًا بمعناها، والنوادر جمع نادرة ، وهى بمعنى الشوارد ، وقد قابل صاحب القاموس بها الفصيح ، حيث قال : مشتملاً على الفُصُح والشوارد . ومن الغرائب : الخازباز: السِّنَّوْر ، عن ابن الأعرابى قال : وهو من أغرب الأشياء والمشهور أنه اسم للذباب ، ولداء يأخذ الإبل فى حلوقها ، ولنبت . والوطب : وعاء اللبن مشهور ، وكذا المِحْقن ، وهو غريب ، ومما يُستغرب قليلاً : المآبر وهى النمائم ، الواحدة : مِئْبرة ، وفى مجمل ابن فارس : الجود : الجوع ، سمعت القطَّان يقول : سمعت عليًّا يقول : هذا أغرب حرف فيه ؛ يريد فى باب الجوع[1] .

القسم الثالث : رجال اللغة ورُواتها :

جعل المحدِّثون دراسة الحديث النبوى فى ثلاثة اتجاهات : اتجاه يتصل بالسَّند؛ أو سلسلة الرواة ، واتجاه يتصل بالمتن ؛ أو النصّ ، واتجاه يتصل بعلم الرِّجال أو علم الجَرْح والتعديل أو تأريخ الرواة وتصنيفهم إلى طبقات ، كذلك عقد السيوطى فى المزهر أبوابًا تتصل اتصالاً وثيقًا برواة اللغة ؛ وأهمُّ هذه

---

(١) المزهر ١/٢٣٣ - ٢٣٩ : النوع الثالث عشر .

الأنواع أربعة هى : معرفة من تُقبل روايته ومن تُردّ ، ومعرفة طرق الأخذ والتحمُّل ، ومعرفة آداب اللغوى ، ومعرفة الطبقات والحُفَّاظ والثقات والضعفاء .

١ - معرفة من تقبل روايته ومن ترد:

وضع علماء الحديث منهجًا صارمًا لبيان من تُقبل روايته ومن تُردُّ ، فاشترطوا لقبول رواية الراوى شرطين أساسيين : العدالة ، والضبط ، والعدالة عندهم هى أن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلاً سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، أما الضبط عندهم فهو أن يكون الراوى متيقظًا حافظًا ، والضبط نوعان : ضبط صدر ؛ أى من الذاكرة ، وضبط كتابة ؛ أى من كتاب[1] . وقد نجح علماء الحديث فى تطبيق هذا المنهج الصارم تطبيقًا دقيقًا ، فأتى ثماره كاملة، ونتج عنه كتب الصحاح الستة وغيرها . وقد حاول اللغويون أن يطبقوا هذا المنهج على اللغة، لكنهم لم يحققوا ما حقَّقه المحدِّثون لأسباب خارجة عن إرادتهم ؛ فهناك فرق بين الحديث الشريف الذى هو المصدر الثانى من مصادر التشريع فى الإسلام ، وبين كلام العرب ، ويؤكد ذلك أن السيوطى نقل فى المزهر نصوصًا لأئمة اللغة السابقين ؛ وقد تفاوتت هذه النصوص بين الدقة فى قبول الرواية وبين التساهل ؛ فقد نقل عن ابن فارس قوله : تؤخذ اللغة سماعًا من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ، ويُتَّقى المظنون ، فليتحرَّ آخذ اللغة أهل الأمانة والصِّدق والثقة والعدالة ، وممن تشدَّد فى أخذ اللغة أيضًا - كابن فارس - أبو البركات بن الأنبارى ، الذى اشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حرًا كان أو عبدًا ، كما يُشترط فى نقل الحديث ؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشتُرِط فى نقلها ما اشتُرِط فى نقله ، وإن لم تكن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٨٨ : النوع الثالث والعشرون .

فى الفضيلة من شكله ، فإن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يُقبل نقله . وعلى الرغم من تشدُّد ابن فارس وابن الأنبارى فى قبول رواية اللغة فإن السيوطى ساق أمثلة من اللغة رُويت عن الصبيان ، والمجانين ، وأهل الأهواء ، والمجهولين، ومن أجابوا بالفعل لا بالقول[1] .

٢ - معرفة طرق الأخذ والتحمل :

وضع المحدِّثون ثمانية طرق لأخذ الحديث الشريف وتحمُّله ؛ وهى :

أ - السماع من لفظ الشيخ ، وهو ينقسم إلى إملاء وتحديث من غير إملاء ، وسواء كان من حفظه أو من كتابه .

ب - القراءة على الشيخ أو العرض ؛ أى يعرض القارئ على الشيخ ما يقرؤه ، سواء قرأ القارئ أو غيره وهو يسمع .

جـ - الإجازة ، وأعلاها أن يُجيز الشيخ لمعيَّن فى مُعيَّن .

د - المناولة ، وأعلاها المناولة المقرونة بالإجازة .

هـ - المكاتبة ؛ وهى أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئًا من حديثه بخطه ، أو يكتب له ذلك وهو حاضر .

و - إعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته .

ز - الوصية بالكتب ، وهى أن يوصى الراوى بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص .

---

(١) المزهر ١/١٣٧ - ١٤٤ : النوع السادس .

ح - الوِجادة ؛ وهى كل ما أُخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة[1] .

وقد نقلها السيوطى فى المزهر ، وعدَّها من طرق الأخذ والتحمُّل فى اللغة؛ ولكنه أهمل منها ثلاثة طرق عند المحدِّثين وهى : المناولة ، وإعلام الراوى ، والوصية بالكتب[2] .

٣ - معرفة آداب اللغوىّ:

وضع المحدِّثون عددًا من الآداب التى ينبغى أن يتحلَّى بها المحدِّث[3] ، وأهمها : الإخلاص وتصحيح النية ، والدأب وملازمة الشيخ ، والرحلة ، والتقييد ، والإملاء ، والإفتاء . وقد جمع السيوطى كلّ هذه الآداب التى وضعها المحدِّثون ، وأضاف إليها آداب الفقهاء ، وجعلها من سمات اللغوىّ التى يُعرف بها ، وعقد لها النوع الحادى والأربعين فى «المزهر» ، وهى :

أ - الإخلاص وتصحيح النية ، وهى أول ما يلزم اللغوىّ ؛ لقوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» .

ب - التحرى فى الأخذ عن الثقات ، لقوله ﷺ : «إن العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم» ، ولا شك أن علم اللغة من الدِّين ؛ لأنه من فروض الكفايات ، وبه تُعرف معانى ألفاظ القرآن والسُّنَّة .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣١٢ - ٣٦١ : النوع الرابع والعشرون .

(٢) المزهر ١/ ١٤٤ - ١٧٠ : النوع السابع .

(٣) انظر : الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادى (ت ٤٦٣ هـ) ، وجامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) ، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض (ت ٥٤٤ هـ) ، وتذكرة السامع والمتكلم فى آداب العالم والمتعلِّم لابن جماعة الكنانى (ت ٧٥٣ هـ) .

جـ - الدؤوب والملازمة ؛ فبهما يدرك بغيته .

د - الكتابة والقيد ؛ فعليه أن يكتب كل ما يراه ويسمعه ، فذاك أضبط له ، ففى الحديث : «قيِّدوا العلم بالكتابة» .

هـ - الرِّحلة ؛ فعليه أن يرحل فى طلب الفوائد والغرائب كما رحل الأئمة ، وفكرة الرحلة عند اللغويين تختلف فى معناها عند المحدِّثين؛ فرحلة المحدِّثين كانت تعنى قصد شيوخ الحديث فى الأمصار الإسلامية ، أمَّا الرحلة عند اللغويين فكانت تعنى فى المقام الأول الرحلة إلى البادية لملاقاة الأعراب الذين لم يتسرَّب اللحن إلى ألسنتهم وجمع اللغة من أفواههم ؛ تم توسَّع اللغويون فى مفهوم الرحلة ، وصارت تعنى أيضًا ملاقاة شيوخ اللغة فى الحواضر والأمصار .

و - حفظ الشعر ؛ فإن فيه حكمًا ومواعظ وآدابًا ، وبه يستعان على تفسير القرآن والحديث .

ز - التثبت فى الرواية ، ولا يقتصر على رواية الأشعار من غير تفهُّم ما فيها من المعانى واللطائف ، وإذا سمع من أحد شيئًا فلا بأس أن يتثبت فيه .

ح - الرفق بمن يأخذ عنهم ولا يكثر عليهم ولا يطول بحيث يضجرون .

ط - عزو العلم إلى قائله ؛ فمن بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله .

ى - الرجوع إلى الصواب ، فإذا اتفق له أنه أخطأ فى شىء ، ثم بان له الصواب فليرجع ، ولا يصرّ على غلطه .

ك - الردّ على العلماء إذا أخطأوا ، فإذا تبين له الخطأ فى جواب غيره من العلماء فلا بأس بالرد عليه ومناظرته ليظهر الصواب .

ل - التثبت فى تفسير غريب القرآن والحديث .

م - تنبيه الراوى على ما يخالفه ، فإذا كان له مخالف فلا بأس بالتنبيه على خلافه .

ن - التَّحرِّى فى الفتوى ، ويكون تحرِّيه فى الفتوى أبلغ مما يذكر فى المذاكرة .

س - الرواية والتعليم ، ومن آدابهما الإخلاص ، وأن يقصد بذلك نشر العلم وإحياءه ، والصدق فى الرواية ، والتحرى والنصح فى التعليم والاقتصار على القدر الذى تحمله طاقة المتعلم .

ع - الإمساك فى الرواية عند الطعن فى السنّ ؛ خوفًا من النسيان والتخليط .

ف - امتحان القادم ؛ ليُعرف محله فى العلم ويُنزل منزلته ؛ لا لقصد تعجيزه وتبكيته فإن ذلك حرام[1] .

٤ - معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء :

اهتمَّ المحدِّثون بمعرفة الرواة الثقات والرواة الضعفاء اهتمامًا بالغًا ، واعتبروها من أجلِّ أنواع علوم الحديث وأفخمه ؛ لأنها المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه ، ولهم فى ذلك تصانيف كثيرة ؛ فمنهم من أفرد للضعفاء كتبًا ؛ ككتاب الضعفاء للبخارى ، والضعفاء للنسائى ، والضعفاء للعقيلى ، وغيرها ، ومنهم من أفرد للثقات كتبًا ؛ ككتاب الثقات لأبى حاتم بن حِبَّان ، ومنهم من جمع بين الضعفاء والثقات فى كتاب واحد ؛ كتاريخ البخارى ، وتاريخ ابن أبى خيثمة ، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى[2] .

وقد اقتدى السيوطى ومن سبقه من اللغويين بالمحدِّثين فى الكشف عن

---

(١) المزهر ٢/٣٠٢ - ٣٤١ : النوع الحادى والأربعون .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٦٥٤ : النوع الحادى والستون ، فتح المغيث ٣/٣١٥ - ٣٢٢ .

حقيقة رواة اللغة ؛ وبيان الثقة منهم وغير الثقة ، فممن بيَّن مراتب النحويين أبو الطيب اللغوى ، من منطلق أن من عَمِى عن معرفة قوم حرىّ أن يكون عن علومهم أعمى وأضلّ سبيلا . كما عقد ابن جنى بابًا فى الخصائص سمّاه: «باب فى صدق النَّقَلة وثقة الرواة والحَمَلة» ، أثنى فيه على أبى عمرو بن العلاء ، الذى هو أبو العلماء وكهفهم ، ويد الرواة وسيفهم ، كما أثنى على الأصمعى صنَّاجة الرواة والنقلة ، وإليه محطّ الأعياء والثقلة . كما أثنى على الخليل بن أحمد ، والكسائى ، وأبى زيد الأنصارى ، وسيبويه . كما أثنى على أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب وتقدمه فى نفوس أصحاب الحديث ثقةً وأمانةً ، وعصمة وحصانةً ، وهم عيار هذا الشأن ، وأساس هذا البنيان[1] .

كما اهتم المحدِّثون بطبقات الرواة ، ولم يتحرجوا فى بيان مراتب الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ؛ وجعلوا كلّ جماعة اتفقت فى صفة واحدة طبقة واحدة ، وقد استلزم الأمر معرفة المواليد والوفيات للرواة ، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ، وتفاصيل حياتهم كاملة ؛ وقد صدقوا عندما سمّوا بعض كتبهم : «لسان الميزان» ، و «ميزان الاعتدال» ، وكأنهم وضعوا الرواة فى موازين يتضح من خلالها مكانتهم ومنزلتهم فى رواية الحديث النبوى ، وأشهر الكتب التى أُلِّفت فى بيان طبقات الرواة كتاب الطبقات الكبير لابن سعد[2] .

وقد اقتدى اللغويون بالمحدِّثين فى بيان طبقات علماء اللغة والنحو ، ووضعوا فى ذلك مؤلفات كثيرة ؛ منها : طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزُّبيدى (٣٧٩ هـ) ، وطبقات النحاة البصريين لأبى سعيد السيرافى ؛ بل إن السيوطى (ت ٩١١ هـ) شارك بأكبر مؤلَّف فى طبقات اللغويين والنحويين ؛ وهو «بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة» .

(١) المزهر ٢/ ٣٩٥ - ٤١٧ : النوع الرابع والأربعون .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٦٦٥ : النوع الثالث والستون .

الخاتمـة

نستطيع أن نُجمل نتائج هذا البحث فيما يلى :

١ - لما كان علم الحديث النبوى من أجلّ العلوم الإسلامية وأكملها بعد علوم القرآن الكريم ، ومنهجه من أدق مناهج العلوم قاطبة ، فإن علماء اللغة راموا تطبيق هذا المنهج على اللغة ، لضمان دقة اللغة وسلامتها ، وأول من لفت الأنظار إلى ذلك أبو البركات بن الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) فى كتابه: «لمع الأدلة فى أصول النحو» ، ثم جاء السيوطى بعده فرام تطبيق منهج المحدِّثين على علوم اللغة ؛ من حيث الإسناد ، والمتن ، ورجال اللغة ورواتها ، وقد نجح السيوطى فى ذلك إلى حدٍّ كبير ، ولكن واقع جمع اللغة اختلف عن واقع جمع الحديث النبوى؛ فإن الحديث النبوى صادر عن نبىٍّ معصوم ، يرويه عدْل ضابط ، يتخذه الفقهاء مصدراً ثانيًا من مصادر التشريع الإسلامى ، أمَّا اللغة فهى كلام الأعراب الذى اعتادوا عليه ، وقاموسهم المتداول بينهم ؛ اتخذها اللغويون وسيلة أولى لتفسير القرآن والسنة وإقامة الألسنة على الجادَّة ، والبون شاسع بين مهمة التشريع ومهمة التفسير ، ولذا قبلوا اللغة من الصبيان، والمجانين، فلم يتحقق لهم - فى كل الأحوال - ما تحقق للمحدِّثين، وعلى كلٍّ فإن المنهج الصارم الذى طبقه المحدِّثون لم يسلم أيضًا من تسرُّب بعض الأحاديث الضعيفة فى كتب الحديث الصحيحة ، فما بالنا باللغويين !

٢ - إن محاولة السيوطى تطبيق منهج المحدِّثين على اللغة يؤكد لدينا أن العلوم الإسلامية كتاب واحد آخذ بعضها برقاب بعض ، الأمر الذى يجعلنا الآن نحاول تقريب مناهج العلوم الإسلامية ليستفيد بعضها من بعض ، ويكمل بعضها بعضًا.

٣ - هناك مصطلحات استعملها المحدِّثون ووردت عند السيوطى فى «المزهر» تحمل المدلول نفسه الذى ورد عند المحدِّثين ؛ مثل : السند ، المتن ، الصحيح ، المتواتر ، الآحاد ، المرسل ، المفرد ، الشاذ ، الضعيف ، المنكر ، المتروك ، الغريب . وهناك مصطلح واحد ورد عند المحدِّثين اختلف مدلوله عند السيوطى ؛ وهو مصطلح : الوضْع .

٤ - هناك مصطلحات عند المحدِّثين لم يستعملها السيوطى بذاتها ، وإنما استعمل مصطلحات مرادفة لها ؛ فمصطلح «الصحيح» استعمل بدلاً منه «الفصيح» ، ومصطلح «الموضوع» استعمل بدلاً منه «المصنوع» . وهناك مصطلح واحد لم يرد عند المحدِّثين وورد فقط عند السيوطى ؛ وهو مصطلح يتصل بالإسناد وهو : «الإسناد المقيس» .

٥ - وضع المحدِّثون شروطًا لمن تُقبل روايته ومن تُردّ ؛ وقد نقلها السيوطى فى «المزهر» ، وذكر خلاف اللغويين حول هذه الشروط ، بين متشدِّد فى تطبيقها من اللغويين كابن فارس وأبى البركات بن الأنبارى، وبين متساهل؛ كمن روى عن الصبيان والمجانين وأهل الأهواء والمجهولين .

٦ - وضع علماء الحديث ثمانية شروط لمعرفة طرق الأخذ والتحمل ، وقد نقلها السيوطى فى «المزهر» ، وعدَّها من شروط معرفة طرق الأخذ والتحمل اللغوىّ ، لكنه أهمل ثلاثة منها ؛ وهى : المناولة ، وإعلام الراوى ، والوصية بالكتب .

٧ - نقل السيوطى عددًا من الآداب التى ينبغى أن يتحلَّى بها اللغوى مما قرره المحدِّثون ، وأضاف إليها آدابًا أخرى وضعها الفقهاء .

أهم المصادر والمراجع

● ابن الأنبارى : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ)

١ - لمع الأدلة فى أصول النحو ، ومعه : الإغراب فى جدل الإعراب ، نشره سعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٧ م .

● البغدادى : الخطيب أحمد بن على (ت ٤٦٣ هـ)

٢ - كتاب الكفاية فى علم الرواية ، تقديم محمد الحافظ التيجانى ومراجعة عبد الحليم محمد وعبد الرحمن حسن ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ط الثانية ، ١٩٧٢ م .

٣ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٩٨٣ م .

● ابن جنى : أبو الفتح عثمان

٤ - الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

● ابن حجر : العسقلانى

٥ - نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر ، تحقيق د. نور الدين عتر ، دار الخير ، دمشق ، ط الثانية ، ١٩٩٣ م .

٦ - لسان الميزان ، مطبعة حيدر آباد ، الهند ، ١٣٣١ هـ .

● ابن دريد : محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ)

٧ - جمهرة اللغة ، تحقيق سالم كرنكو ومحمد نجيب السورتى ، مطبعة حيدر آباد ، الهند ، ١٣٤٤ هـ .

- الراجحى : شرف الدين

٨ - مصطلح الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د.ت .

- السيوطى : جلال الدين (ت ٩١١ هـ)

٩ - الاقتراح فى أصول النحو ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣١٠ هـ .

١٠ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، بتحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار التراث ، القاهرة ، ط الثالثة ، د. ت .

١١ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د. ت .

١٢ - تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

- الشلقانى : د. عبد الحميد

١٣ - رواية اللغة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

١٤ - الأعراب الرواة ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط الثانية ، ١٩٨٢ م .

١٥ - مصادر اللغة ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط الثانية ، ١٩٨٢ م .

- ابن الصلاح : تقى الدين أبو عمرو الشهرزورى (ت ٦٤٣ هـ)

١٦ - مقدمة ابن الصلاح ومعها محاسن الاصطلاح للبلقينى ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، ١٩٩٠ م .

● الطحَّان : د. محمود

١٧ - تيسير مصطلح الحديث ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٩٨٧ م .

● أبو الطيب اللغوى : عبد الواحد (ت ٣٥١ هـ)

١٨ - مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الفجالة ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .

● ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد الرحمن (ت ٤٦٣ هـ)

١٩ - جامع بيان العلم وفضله ، تحقيق أبو الأشبال الزهيرى ، دار ابن الجوزى ، الرياض ، ١٩٩٤ م .

● عتر : د. نور الدين

٢٠ - معجم المصطلحات الحديثية ، مجلة اللسان العربى ، المجلد الرابع عشر ، الجزء الأول ، ١٩٧٦ م .

● العراقى : زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ)

٢١ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، تحقيق وتعليق محمود ربيع ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

● الفاسى : أبو عبد الله محمد بن الطيب (ت ١١٧٠ هـ)

٢٢ - فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح ، وفى أعلاه الاقتراح فى أصول النحو وجدله ، تحقيق وشرح د. محمود يوسف فجَّال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، دبى ، ط الأولى ، ٢٠٠٠ م.

● القاسمى : محمد جمال الدين

٢٣ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، تحقيق وتعليق د.

محمد بهجة البيطار ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦١ م .

● ابن قيم الجوزية : أبو عبد الله محمد بن أبى بكر

٢٤ - المنار ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، د. ت .

● ابن كثير :

٢٥ - اختصار علوم الحديث ، شرحه الشيخ أحمد شاكر وسمَّاه : الباعث الحثيث ، مطبعة محمد صبيح ، القاهرة ، ١٩٥١ م .

● الكرملى : الأب أنستاس مارى

٢٦ - نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، د. ت .

● النيسابورى : الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥ هـ)

٢٧ - معرفة علوم الحديث ، اعتنى بنشره وتصحيحه السيد معظم حسين، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٣٧ م .

● يوهان فك

٢٨ - العربية ، دراسة فى اللغة واللهجات والأساليب ، ترجمة عبد الحليم النجار ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٥١ م ، وهناك ترجمة أخرى لـ د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .